International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
IJESA
Vol. (5), No. (7) July 2026 الإصدار (5)، العدد (7)

دور مبادرات التحول الرقمي الحكومية في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين في السعودية

خالد بن علي اليامي
باحث دكتوراه، تخصص الإعلام الرقمي وتكنولوجيا الاتصال، كلية الآداب والعلوم، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين
Kh_alyami@hotmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادرات التحول الرقمي الحكومية في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين في المملكة العربية السعودية، في ظل التحولات التقنية المتسارعة التي أعادت تشكيل العلاقة بين المؤسسات الحكومية والجمهور، وجعلت الوصول إلى المعلومات أحد المؤشرات الأساسية للشفافية والمساءلة وجودة الخدمات العامة. وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في مدى إسهام المبادرات والمنصات الرقمية الحكومية في تمكين المستفيدين من الوصول إلى المعلومات والبيانات بسهولة وعدالة ووضوح، مع رصد التحديات التشريعية والتنظيمية والإجرائية التي قد تحد من ممارسة هذا الحق بصورة فعالة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأطر النظرية والتشريعية المرتبطة بالتحول الرقمي وحق الحصول على المعلومة، واستعراض أبرز المبادرات والمنصات الحكومية الرقمية في المملكة، مثل المنصات الخدمية والبوابات الإلكترونية ومنصات البيانات المفتوحة. كما تستخدم الدراسة الاستبيان أداةً لقياس آراء المستفيدين من الخدمات الرقمية الحكومية حول مدى سهولة الوصول إلى المعلومات، ووضوح البيانات المتاحة، وفاعلية الخدمات الرقمية في دعم حقهم في المعرفة، إضافة إلى قياس مستوى رضاهم عن هذه المبادرات.

وتبرز أهمية الدراسة في كونها تربط بين التحول الرقمي بوصفه مشروعًا وطنيًا استراتيجيًا، وحق الحصول على المعلومة بوصفه أحد الحقوق الداعمة للشفافية والحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية. وتسعى الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية المبادرات الرقمية في تقليص الفجوة بين النصوص التنظيمية والممارسة العملية، وبيان دورها في تعزيز الإفصاح، وتيسير الوصول إلى البيانات، ودعم ثقة المستفيدين في الجهات الحكومية. كما تقدم الدراسة رؤية علمية يمكن أن تسهم في تطوير السياسات الرقمية، وتحسين آليات إتاحة المعلومات، ورفع كفاءة الخدمات الحكومية الرقمية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، مبادرات التحول الرقمي الحكومية، حق الحصول على المعلومة، البيانات المفتوحة، الحكومة الرقمية، الشفافية، الحوكمة الرشيدة، المستفيدون، الخدمات الحكومية الرقمية، السعودية.

International Journal of Educational Sciences and Arts (IJESA)
المجلة الدولية للعلوم التربوية والآداب
Vol. (5), No. (7) July 2026 الإصدار (5)، العدد (7)

The Role of Government Digital Transformation Initiatives in Promoting Beneficiaries' Right of Access to Information in Saudi Arabia

Khalid Ali Al-Yami
PhD Researcher, specializing in Digital Media and Communication Technology, College of Arts and Sciences, Ahlia University, Kingdom of Bahrain
Kh_alyami@hotmail.com

Abstract

This study aims to examine the role of government digital transformation initiatives in promoting beneficiaries' right of access to information in Saudi Arabia. It is situated within the rapid technological transformations that have reshaped the relationship between government institutions and the public, making access to information a key indicator of transparency, accountability, and the quality of public services. The study is grounded in a central research problem concerning the extent to which government digital initiatives and platforms enable beneficiaries to access information and data easily, fairly, and clearly, while also identifying the legislative, regulatory, and procedural challenges that may limit the effective exercise of this right.

The study adopts a descriptive-analytical approach by examining the theoretical and regulatory frameworks related to digital transformation and the right of access to information. It also reviews major government digital initiatives and platforms in Saudi Arabia, including service platforms, electronic portals, and open data platforms. In addition, the study employs a questionnaire to measure beneficiaries' perceptions of government digital services, particularly in relation to ease of access to information, clarity of available data, effectiveness of digital services in supporting their right to know, and their overall satisfaction with these initiatives.

The significance of this study lies in linking digital transformation as a national strategic project with the right of access to information as a key enabler of transparency, good governance, and public participation. The study seeks to assess the effectiveness of digital initiatives in narrowing the gap between regulatory frameworks and practical implementation, while highlighting their role in enhancing disclosure, facilitating access to data, and strengthening beneficiaries' trust in government entities. It also offers scholarly insights that may contribute to the development of digital policies, the improvement of information access mechanisms, and the enhancement of government digital services in alignment with the objectives of Saudi Vision 2030.

Keywords: Digital Transformation, Government Digital Transformation Initiatives, Right of Access to Information, Open Data, Digital Government, Transparency, Good Governance, Beneficiaries, Government Digital Services, Saudi Arabia.

المقدمة

تعيش المجتمعات المعاصرة في ظل تحولات رقمية متسارعة تمس مختلف جوانب الحياة الإنسانية، حيث أحدثت الثورة التقنية والمعلوماتية تغيرا جذريا في أساليب إدارة المعرفة وتداولها والوصول إليها. فقد أضحت التكنولوجيا الرقمية اليوم محورا رئيسا في بناء المجتمعات الحديثة، وركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الشفافية والمساءلة، وفي هذا الإطار.

لقد فرض التطور التكنولوجي المعاصر على الحكومات والمؤسسات حول العالم إعادة النظر في طرق إدارة المعلومات وتقديم الخدمات للجمهور، بما يضمن تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص في الحصول على المعرفة، ومن هنا، برز مفهوم حق الحصول على المعلومة كأحد الحقوق الأساسية التي تكفلها التشريعات الحديثة، إذ يعد هذا الحق أداة فعالة لترسيخ مبادئ العدالة والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

وشهدت السعودية خلال السنوات العشر الماضية مبادرات نوعية لممارسات التحول الرقمي ضمن رؤية المملكة 2030 من خلال ركائز عدة على راسها التحول إلى اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والمعرفة التقنية تتبلور في تمكين المستفيدين من الخدمات للوصول إلى المعلومات البيانات بكل يسر.

وبرز على المشهد السعودي منصات وتطبيقات وبوابات إلكترونية لتحقيق هذه الرؤى الطموحة، كمنصة أبشر ومنصة اعتماد ومنصة "بيانات السعودية" ومنصة "نفاذ" و"سجل" ومنصة إنجاز ومنصة مراس ومنصة صحتي، بهدف تسهيل الوصول للمعلومة والبيانات الخاصة بالمستفيدين وفق آليات منظمة وشفافة.

كما ساعدت التحولات الرقمية في المملكة على تعزيز التواصل بين المواطن والمؤسسة الحكومية، وإعادة صياغة العلاقة بينهما على أسس تقوم على الثقة والانفتاح وتداول المعلومات، فالمبادرات الرقمية لم تقتصر على تطوير الأنظمة التقنية فقط، بل شملت أيضا تحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بالحوكمة الرقمية وإدارة البيانات المفتوحة، بما يضمن حماية الخصوصية من جهة، وتيسير الحصول على المعلومة من جهة أخرى، كما ساهمت هذه الجهود في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، ودعم صانع القرار بالمعلومات الدقيقة واللحظية اللازمة لاتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفعالية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تتجلى أهمية هذه الدراسة في استقصاء إسهامات مبادرات التحول الرقمي في تعزيز حق الحصول على المعلومة في السعودية، من خلال تحليل السياسات الوطنية ذات الصلة، واستعراض أبرز المنصات والمبادرات الحكومية، وبيان أثرها في تحقيق الشفافية والإفصاح والحوكمة، ودورها في تمكين المواطنين من ممارسة حقهم في الوصول إلى المعلومات بيسر وعدالة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

مشكلة الدراسة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة طفرة هائلة في مجال الثورة المعلوماتية والتحول الرقمي، مما أدى إلى إعادة تشكيل أسس التعامل مع المعلومات في جميع المجتمعات الحديثة. فقد أصبح تدفق المعلومات وإتاحتها ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح، بالإضافة إلى تعزيز حرية التعبير وتمكين الأفراد والمؤسسات من المشاركة في صنع القرار ومراقبة أداء الجهات الحكومية. ومع ذلك، فإن القدرة على الوصول إلى المعلومات لا تتوافر بنفس القدر في كل الدول، حيث تختلف التشريعات ونظم إدارة البيانات بشكل كبير، مما يؤدي إلى وجود فجوات بين الحق النظري في الحصول على المعلومات والممارسة العملية لهذا الحق.

وفي السعودية لم يعد التحول الرقمي خيارا تقنيا فحسب، بل أصبح حاجة ملحة ومشروعا وطنيا استراتيجيا يعكس توجه الدولة نحو بناء مجتمع معرفي متكامل قوامه الإفصاح والمشاركة ، يعتمد على الشفافية والمساءلة والمشاركة، وقد أوجدت هذه المبادرات بيئة رقمية متطورة تسهل الوصول إلى البيانات العامة، وتعزز من قدرة المواطنين والباحثين والإعلاميين على الاطلاع والمساءلة والمشاركة في الشأن العام، كما أن هذه المبادرات عززت مكانة المملكة على الصعيدين الإقليمي والدولي كدولة رائدة في مجال الحكومة الرقمية والابتكار التقني[1].

[1] السلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف، 2019، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، ص 23.

وينظر للتحول الرقمي في السعودية كمحرك رئيس لتعزيز الوصول إلى المعلومات، من خلال تطوير الخدمات الحكومية الرقمية وتوفير منصات إلكترونية تتيح للمستفيدين الاستعلام والحصول على البيانات بسرعة وشفافية. إلا أن تطبيق هذا الحق يواجه تحديات تشريعية وإجرائية، تشمل عدم وضوح بعض اللوائح، وعدم كفاية الأطر التنظيمية لضمان حماية المعلومات سواء كانت تلك الأطر حكومية او أهلية، وعدم وضوح الآليات الفاعلة لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات، أو تحديد أطر زمنية واضحة للرد على هذه الطلبات، كما تبرز الحاجة لسد الفجوة بين النصوص القانونية والممارسة العملية للحق في الحصول على المعلومات في ظل الثورة الرقمية المعاصرة.

كما أن المبادرات الرقمية ورغم أهميتها في تحسين الوصول إلى البيانات وتسهيل المعاملات الحكومية، قد لا تكون كافية وحدها دون دعم تشريعي واضح يضمن الحقوق القانونية للمستفيدين ويوازن بين حق المعرفة ومتطلبات الأمن وحماية الخصوصية. فغياب الهيئات المستقلة المختصة بتنظيم طلبات الحصول على المعلومات أو ضعف توجيه الأفراد حول كيفية ممارسة هذا الحق، قد يؤدي إلى محدودية الفائدة العملية من المبادرات الرقمية[2].

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن: ما دور مبادرات التحول الرقمي الحكومية في تعزيز حق الحصول على المعلومات في السعودية ؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذا البحث في عدة محاور رئيسية:

1. تسهم الدراسة في رفد الجهد الأكاديمي وتعميق فهمه لحق الحصول على المعلومة بما يعكس مساهمة هذه المبادرات في دعم الشفافية والمساءلة.
2. تزبد هذه الدراسة من وعي المستفيدين إزاء حقوقهم في الحصول على المعلومة وبالتالي يقوي الجهود المبذولة لتطوير مبادرات التحول الرقمي.
3. تظهر الدراسة الفجوات الكامنة بين الممارسة الفعلية لممارسات لتحول الرقمي والتطبيق العملي للمستفيدين مما يساعد على رفع كفاءة الخدمات الرقمية وبالتالي دعم مبادئ الحوكمة الرشيدة.
4. كشف اتجاهات المستفيدين تجاه مبادرات النحول الرقمي وتأثيرها على تعزيز حق الحصول على المعلومة.
5. يعتبر موضوع الدراسة جديداً نسبيا حيث قامت بالربط بين مبادرات التحول الرقمي وحق الحصول على المعلومة في السعودية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على دور مبادرات التحول الرقمي الحكومية في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين في السعودية.
2. كشف مدى فاعلية هذه المبادرات في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين.
3. تحديد أوجه القصور التشريعي والتنظيمي والإجرائي التي قد تعيق ممارسة هذا الحق بشكل فعال.
4. رصد التحديات التي تواجه تطوير مبادرات التحول الرقمي الحكومي في السعودية بما يسهم في تعزيز الوصول إلى المعلومات ورفع مستوى الشفافية.
5. التعرف على اتجاهات المستفيدين تجاه مبادرات النحول الرقمي وتأثيرها على تعزيز حق الحصول على المعلومة

تساؤلات الدراسة:

1. ما دور مبادرات التحول الرقمي الحكومية في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين في السعودية؟

[2] السبكي، أحمد محمد، درويش، أحمد محمود، 2024، التحول الرقمي: الفرص والتحديات، ورقة استكشافية، ص 47.

2. ما مدى فاعلية هذه المبادرات في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين؟
3. ما أوجه القصور التشريعي والتنظيمي والإجرائي التي قد تعيق ممارسة هذا الحق بشكل فعال؟
4. ما التحديات التي تواجه تطوير مبادرات التحول الرقمي الحكومي في السعودية بما يسهم في تعزيز الوصول إلى المعلومات؟
5. ما اتجاهات المستفيدين تجاه مبادرات النحول الرقمي وتأثيرها على تعزيز حق الحصول على المعلومة؟

فرضيات الدراسة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق مبادرات التحول الرقمي الحكومية ودرجة سهولة حصول المستفيدين على المعلومات في السعودية.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق مبادرات التحول الرقمي الحكومية ومدى رضا المستفيدين من الخدمات الرقمية المقدمة من الجهات الحكومية في السعودية.

مفاهيم الدراسة :

- **التحول الرقمي:**

يعرف بأنه: "هو عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات، سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص، إلى نموذج يعتمد على التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات، وإنتاج المنتجات، وإدارة الموارد البشرية، بهدف تحقيق كفاءة أعلى واستثمار أمثل للموارد المتاحة[3]".

ويعرف إجرائيا بأنه: "مدى استخدام المؤسسات الحكومية السعودية للتقنيات الرقمية في تقديم الخدمات الإلكترونية للمستفيدين، بما في ذلك تطوير المنصات الرقمية، الأنظمة الذكية، وقنوات التواصل الإلكتروني، وقياس أثر هذه المبادرات على سهولة وصول الأفراد إلى المعلومات، من خلال استبانة تقيم رضا المستفيدين عن سرعة الوصول، وضوح المعلومات، وفاعلية الخدمات الرقمية".

- **حق الحصول على المعلومة:**

يعرف إجرائيا بأنه: "قدرة الأفراد والمستفيدين من الخدمات الحكومية في المملكة العربية السعودية على طلب واستلام المعلومات والبيانات من الجهات الحكومية بسهولة وشفافية، سواء كانت متعلقة بالقرارات الإدارية، التقارير، الإحصاءات، أو أي معلومات عامة تُدار بها الشؤون العامة".

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: الأهداف الإستراتيجية لمبادرات التحول الرقمي في السعودية:

يتناول المبحث دور التحول الرقمي في تعزيز حق الحصول على المعلومة داخل المملكة العربية السعودية، من خلال استعراض أهم الاستراتيجيات الوطنية التي أسهمت في تطوير الخدمات الحكومية ورفع مستوى الشفافية وإتاحة البيانات للمستفيدين، كما يوضح المبحث الأبعاد الرئيسية لاستراتيجية التحول الرقمي، مثل البعد التقني والتشريعي والتنظيمي والبشري، ودورها في تمكين المستفيدين من الوصول السريع والآمن للمعلومات الحكومية، مما يعزز بدوره المشاركة المجتمعية ويدعم بناء حكومة رقمية أكثر فاعلية وانفتاح.

لقد شهد العالم خلال العقد الأخير تطورًا واسعًا في مبادرات التحول الرقمي، حيث أدركت الحكومات أن الاعتماد على النماذج التقليدية في الإدارة وتقديم الخدمات لم يعد قادرًا على تلبية احتياجات المواطنين المتزايدة، ولا ينسجم مع المتغيرات الاجتماعية

[3] مريوان محمد صالح، 2022، متطلبات رقمنة الجامعات العراقية في ضوء مبادرات التحول الرقمي، مجلة أبحاث العلوم الإنسانية، العدد 34، ص 53.

والتكنولوجية المتسارعة. ومع هذا التحول العالمي، اتجهت العديد من الدول – ومنها المملكة العربية السعودية – إلى تبني استراتيجيات شاملة للتحول الرقمي بهدف رفع كفاءة الجهات الحكومية، وتسهيل وصول الأفراد إلى المعلومات والخدمات، ودعم مبادئ الشفافية والمحاسبة.

ترتكز استراتيجيات التحول الرقمي على نقل الخدمات والإجراءات الحكومية من البيئة الورقية ذات الرتم البطيء إلى بيئة إلكترونية متطورة تقوم على البيانات والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، الأمر الذي يسهم في إعادة تشكيل طرق تقديم الخدمة بحيث تصبح أسرع وأكثر مرونة وشفافية. ويؤكد ذلك ما أشارت إليه الأدبيات الحديثة بأن التحول الرقمي لا يقتصر على توفير خدمات إلكترونية، بل يتضمن إعادة هندسة العمليات الحكومية بشكل جذري بما يحقق الانفتاح والوصول الحر للمعلومات، ويسهل على المواطنين متابعة معاملاتهم والمطالبة بحقوقهم وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة.

ويشير إلى أن انتشار الأجهزة الذكية وتطور شبكات الاتصال جعل من الممكن تقديم خدمات حكومية رقمية على مدار الساعة دون ارتباط بمكان أو وقت، وهو ما يشكّل نقلة نوعية في قدرة الأفراد على الوصول إلى المعلومات الحكومية في أي لحظة، بما يدعم مبدأ تكافؤ الفرص في الحصول على المعلومة. غير أن هذا التطور التقني يفرض في الوقت ذاته تحديات مهمة متعلقة بأمن البيانات، وحماية الخصوصية، وبناء منظومات رقمية قادرة على مواكبة التغييرات المستمرة في المجتمع وسوق العمل.[4]

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة أن التحول الرقمي في الدول العربية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخطط التنمية الوطنية وبرامج الإصلاح الإداري، حيث تعتمد كفاءة التحول على عدة عوامل أساسية، أبرزها: قوة البنية التحتية للاتصالات، وتطوير رأس المال البشري، والاستثمار في التدريب والمهارات الرقمية. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقد تضمن التحول الرقمي ضمن رؤية 2030 مسارًا واضحًا لتعزيز الشفافية والإفصاح، وإتاحة المعلومات الحكومية للباحثين والمستفيدين، عبر بوابات إلكترونية متطورة ومنصات خدمية تعتمد على البيانات المفتوحة.

ومن أبرز الأهداف الاستراتيجية التي تتضمنها مبادرات التحول الرقمي، والتي تسهم مباشرة في دعم حق الحصول على المعلومة ما يلي[5]:

- **تطوير الأداء الحكومي وتعزيز الانفتاح:** حيث تسهم الأنظمة الرقمية في إتاحة المعلومات اللازمة للمتعاملين، وإظهار الإجراءات والخدمات بشكل واضح، مما يقلل الغموض ويحد من البيروقراطية.
- **تبسيط العمليات وتقليل التكاليف:** توفر المنصات الحكومية الرقمية إجراءات أسرع وأقل تعقيدًا، بما يسمح للمواطن بالوصول إلى خدماته ومعلوماته دون وسطاء، مما يدعم العدالة والشفافية.
- **توفير المعلومات عبر قنوات متعددة:** تعتمد المؤسسات الحكومية على مواقع إلكترونية وتطبيقات ذكية وقنوات رقمية متنوعة، تُمكّن الجمهور من الوصول إلى البيانات الرسمية والتقارير والوثائق دون قيود، وهو جوهر حق الحصول على المعلومة.
- **رفع وعي الموظفين وتمكينهم:** تمثل الكوادر البشرية المؤهلة عنصرًا أساسيًا في نجاح التحول الرقمي، إذ يتطلب تقديم المعلومات للمواطنين تدريبًا مستمرًا وثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية وخدمة المتعاملين.
- **تعزيز الحوكمة والمساءلة:** إذ تساهم الأنظمة الرقمية في توثيق الإجراءات، وتسجيل البيانات، ونشر التقارير، مما يسهل عملية المحاسبة والرقابة، وهو ما يعزز مكافحة الفساد ويرفع ثقة المجتمع في العمل الحكومي.

[4] Berger, R. (2018). The Digital Transformation Pyramid: A Business-driven Approach for Corporate Initiatives. available at: " https://www.thedigitaltransformationpeople.com/channels/the-case-fordigital-transformation/digital-transformation-pyramid-business-driven-approach-corporateinitiatives/" last visited 20/3/2022.

[5] Arab Commission for Digital Economy. (2020). The Arab vision for the digital economy: Towards a sustainable, inclusive and secure digital future. Arab Economic Unity Council, League of Arab States, 2ND PRINT - V 3.0 – JANUARY

- **دعم الشمول الرقمي والمشاركة المجتمعية:** من خلال تمكين الجميع من الوصول للخدمات والمعلومات، بما في ذلك ذوو الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق النائية، عبر حلول إلكترونية متطورة.
- **بناء ثقافة قائمة على البيانات:** فالاعتماد على البيانات المفتوحة وإتاحتها للجمهور يخلق مناخًا من الشفافية، ويتيح للباحثين والمستثمرين والإعلام الوصول إلى معلومات دقيقة تساعد في صنع القرار[6].

وبذلك، يمكن القول إن استراتيجيات التحول الرقمي لا تعد مجرد مشروع تقني، بل هي تحول إداري وثقافي شامل يسهم في تعزيز الحق في الحصول على المعلومة باعتباره حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في التجربة السعودية من خلال إطلاق منصات مثل "وطن بلا ورق"، "منصة البيانات المفتوحة"، و"أبشر"، وغيرها من المبادرات التي جعلت الوصول إلى المعلومات والخدمات أكثر سهولة وشفافية.

ثانيا: أبعاد استراتيجية التحول الرقمي ودورها في تعزيز حق الحصول على المعلومة في السعودية:

- **البعد البيئي (Environment):** تبرز أهمية هذا البعد في كونه يمثل أساسًا قانونيًا وتقنيًا يسمح بالشفافية والإفصاح، من خلال توفير بيئة تتيح نشر البيانات الحكومية بطريقة آمنة، وتسمح للمواطنين بالوصول إليها دون قيود. كما أن تطوير قوانين شاملة للبيانات المفتوحة والتجارة الإلكترونية والجرائم الإلكترونية يساعد في تعزيز الثقة بين المواطن والجهات الحكومية، مما يسهم في دفع الأفراد إلى استخدام المنصات الرقمية بوصفها مصدرًا رسميًا للمعلومات[7].
- **بعد الاستعداد (Readiness):** تبرز العلاقة بين هذا البعد وحق الحصول على المعلومة من خلال قدرة المؤسسات على تحويل قواعد البيانات الورقية والمغلقة إلى معلومات رقمية متاحة، وتزويد المواطنين بتقارير وإحصاءات موثوقة تساعدهم على اتخاذ قراراتهم اليومية. وكلما ارتفع مستوى الاستعداد المؤسسي، ازدادت قدرة الجهات الحكومية على نشر المعلومات بشكل أسرع وأكثر دقة، مع توفير حماية كافية للبيانات الحكومية.
- **بعد الاستخدام (Usage):** يتطلب هذا البعد توفير تجربة استخدام سهلة وواضحة، تعتمد على تبسيط الإجراءات وإعادة هندستها وتحويلها إلى عمليات إلكترونية متكاملة. كما يشمل تطبيق نماذج "الشباك الواحد"، بحيث يتمكن المواطن من الوصول إلى خدمات ومعلومات تخص جهات عدة من خلال منصة واحدة. وتعتمد هذه الأنظمة على استخدام تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليل المتقدم للبيانات لتقديم خدمات استباقية، وتوفير معلومات دقيقة بسرعة وكفاءة[8].

وبالنسبة لتعزيز حق الحصول على المعلومات، فإن هذا البعد يحقق تحولًا جوهريًا؛ إذ لم يعد المواطن بحاجة إلى زيارة الجهات الحكومية وتقديم الطلبات الورقية، بل أصبح بإمكانه الوصول إلى البيانات الحكومية إلكترونيًا، والاستعلام عن معاملاته، ومعرفة القرارات الرسمية، وقراءة التقارير والإحصاءات المنشورة عبر المنصات الحكومية في لحظة واحدة.

المبحث الثاني: الحق في الحصول على المعلومة:

يستعرض المبحث التالي مفهوم الحق في الحصول على المعلومة باعتباره أحد الحقوق الأساسية التي تساعد الأفراد للوصول إلى البيانات الحكومية وتعزز الشفافية والمساءلة، ويوضح البحث كذلك مساهمات مبادرات التحول الرقمي في السعودية ودورها في تعزيز هذا الحق من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتوفيرها بشكل أسرع وأدق.

مفهوم الحق في الحصول على المعلومة:

يتضح من خلال القوانين والدراسات التي تناولت موضوع حق الحصول على المعلومات أنه لا يوجد توافق كامل على مصطلح محدد للتعبير عن هذا الحق، فقد استخدمت بعض الأنظمة مصطلح "حرية المعلومات"، في حين فضلت أنظمة أخرى

---

[6] لسلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف، 2019، مرجع سابق، ص 63.

[7] Al-Khouri, Ali. (2021). Digital Economy and Policy Needs for Digital Transformation: An Overview of Arab Digital Economy Blueprint. Journal of Dubai Policies. available at: " https://dubaipolicyreview.ae/building-the-arab-digital-economy-a-strategy-blueprint/"last visited 27/3/2022

[8] الراعي، أشرف فتحي، 2010، حق الحصول على المعلومات دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 16.

مصطلح "الحق في المعلومات" أو "الحق في الحصول على المعلومات"، كما لجأت بعض الأنظمة إلى استخدام مصطلح "الوثائق الإدارية" بدلا من المعلومات، إلا أن جميع هذه المرادفات تهدف في جوهرها إلى تأكيد الحق في الاطلاع على المعلومات.

ويذهب بعض الفقهاء إلى أن حق المواطن في الحصول على المعلومة يتضمن حقه في السؤال عن أي معلومة واستقبال إجابة عنها، سواء كانت مكتوبة، مطبوعة، أو بأي شكل آخر، على أن يكون ذلك ضمن حدود القانون ومن الجهات المختصة مثل الحكومة، البرلمان، أو القضاء. (العليوي، 2011)

وقد عرف الفقه القانوني المصري هذا الحق بأنه: "تمكين المواطن من الوصول إلى مصادر المعلومات، الأخبار، والإحصاءات، والاستفسار عنها، والاطلاع على جميع الوثائق الرسمية غير المحظورة، دون وجود أي عائق يمنع حرية تدفق المعلومات أو يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين[9]".

ويتميز الحق في الحصول على المعلومات بعدة خصائص أساسية:

1. يعد حقا ديمقراطيا مطلقا، لا يتقلص أو يتوسع وفقًا للأطر النسبية للأنظمة السياسية أو الثقافات المختلفة.
2. يمتد هذا الحق إلى جميع المواطنين دون تمييز أو استثناء.
3. يمكن ممارسته بأسلوبين: الأول مباشر، من خلال الاقتراب من مصادر المعلومات واستقائها مباشرة، والثاني غير مباشر، عبر تلقي المعلومات من وسائل الإعلام والوسائط المختلفة.
4. يشمل تعريف المعلومات جميع الوثائق التي تحتفظ بها الهيئات العامة بغض النظر عن شكلها أو مصدرها، بما في ذلك السجلات الورقية، التسجيلات الإلكترونية، والمعلومات المصنفة سرية، مع إخضاع هذه الأخيرة للفحص من قبل هيئة مختصة للنظر في الطعون وتحديد مدى جواز الإفصاح عنها.
5. يندرج تحت تعريف الهيئات العامة جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك الوزارات والمجالس المنتخبة والهيئات والمؤسسات العامة، إضافة إلى الهيئات القضائية والتشريعية، وأيضًا الهيئات والجهات الخاصة التي تمتلك معلومات ذات علاقة بالمصالح العامة مثل الصحة والبيئة[10].

المبحث الثالث: إسهامات مبادرات التحول الرقمي في تعزيز حق الحصول على المعلومة في السعودية:

تعد مبادرات التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية ركيزة مهمة لتعزيز حق الحصول على المعلومة، حيث ساهمت في تحويل تشكيل الوصول إلى البيانات والمعلومات الحكومية من عملية تقليدية غالبًا ما كانت مشوبة بالروتين والبطء إلى نموذج رقمي سريع وشفاف، فقد وضعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) بالتنسيق مع الهيئة الحكومية للبيانات الرقمية (DGA) سياسات ومعايير تهدف إلى بناء منظومة حكومية رقمية تخدم المستفيدين وتيسر حصولهم على المعلومات والخدمات، ضمن رؤية المملكة 2030[11].

إحدى أبرز الإسهامات تكمن في إطلاق منصة البيانات المفتوحة "Open.data.gov.sa" والتي توفر آلاف المجموعات من البيانات التي كانت لوقت قريب محصورة أو صعب الوصول إليها، مما يعزز الشفافية ويمنح الباحثين والمواطنين القدرة على تحليلها واستخدامها، كما ساعد الانتقال إلى الخدمات الرقمية مثل تطبيق Tawakkalna أو بوابة Absher على دمج المستفيدين في بيئة رقمية يمكنهم من خلالها الاطلاع على معلومات شخصية وعامة وإصدار طلباتهم ومتابعتها إلكترونيًا، مما يعزز مبدأ الوصول السهل إلى المعلومات والمستندات الرسمية.

[9] عبد الحميد، أشرف رمضان، 2004، حرية الصحافة: دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
[10] الراعي، أشرف فتحي، 2010، حق الحصول على المعلومات دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ص 43.
[11] الطاهر، زعباط، 2014، حق الحصول على المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 19.

من جهة أخرى، فإن السياسات الرقمية للحكومة السعودية تضع ضمن أهدافها تمكين المستفيدين من المعلومات من خلال تبنّي مبدأ المشاركة الرقمية (e-Participation) وتسهيل وصول الفئات الضعيفة أو ذوي الإعاقة، مما يعكس التزامًا بضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى المعلومات[12].

على الرغم من هذه الإسهامات، تبقى هناك تحديات تتعلق بمدى التطبيق الفعلي لضمان الإفصاح الكامل عن المعلومات في الوقت المناسب، وبالإطار التشريعي والإجرائي المرتبط بطلبات الحصول على المعلومات، ومع ذلك، من الواضح أن مبادرات التحول الرقمي أسهمت في رفع مستوى إمكانية الوصول إلى المعلومات، تعزيز شفافية الأداء الحكومي، وتحسين جودة الخدمات المرتبطة بالمعلومة، ما يجعلها محورًا جوهريًا لدراسة العلاقة بين الرقمنة وحق المعرفة في المملكة.

الدراسات السابقة والاستفادة منها

أولاً: الدراسات العربية

دراسة الشهري والشعلان، (2024)، بعنوان: "أثر التحول الرقمي على تسهيل الخدمات للمستفيدين في المؤسسات الحكومية السعودية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، ودراسة العلاقة بين مستوى التحول الرقمي وسهولة حصول المستفيدين على الخدمات الحكومية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، إذ تم تصميم استبانة إلكترونية لجمع البيانات من المستفيدين داخل المؤسسات الحكومية، وبلغ حجم عينة الدراسة (384) فردا، جميعها صالحة للتحليل الإحصائي باستخدام برنامج (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الخدمات الإلكترونية وسهولة الحصول على الخدمات في المؤسسات الحكومية. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية وتنويعها لتسهيل الوصول إليها دون الحاجة إلى المراجعة الحضورية، مع تقليص التواصل غير الإلكتروني بين المؤسسات إلى أدنى حد ممكن، وتطوير آليات الدعم الفني ومتابعة الشكاوى والملاحظات والمقترحات لتحسين جودة الخدمات الإلكترونية المقدمة.

دراسة السمان، (2022)، بعنوان: "أثر الإنفو جرافيك المتعلق بمبادرات التحول الرقمي بالمواقع الإخبارية في فهم وتذكر القراء للمضمون (دراسة شبه تجريبية)"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر توظيف الإنفو جرافيك المتعلق بمبادرات التحول الرقمي في المواقع الإخبارية على مدى فهم الجمهور للمضمون الإخباري وقدرته على تذكره. واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي، حيث تم تصميم موقعين إخباريين تجريبيين تحت مسمى إنفو جرافيك نيوز، أحدهما يعرض الأخبار بصيغة نصية فقط، والآخر يعرضها مدعّمة بالإنفو جرافيك. كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاييس لقياس خبرة المبحوثين في استخدام الإنترنت، واتجاهاتهم نحو تصميم الموقع، ومستوى فهمهم وتذكرهم للمحتوى الإخباري المتعلق بمبادرات التحول الرقمي.

تكوّنت عينة الدراسة من 60 طالبًا وطالبة من قسم الإعلام بكلية الآداب – جامعة سوهاج، تم تقسيمهم إلى مجموعتين: تجريبية (تعرضت للأخبار المصحوبة بإنفو جرافيك) وضابطة (تعرضت للأخبار النصية فقط)، وذلك في ضوء تطبيق مبادئ التصميم الحديثة للمواقع الإخبارية، واستنادًا إلى نظرية الترميز الثنائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الإنفو جرافيك له تأثير إيجابي واضح في تعزيز فهم القراء للمضمون الإخباري وزيادة قدرتهم على تذكر المعلومات، حيث تفوقت المجموعة التجريبية على المجموعة الضابطة في كل من الفهم والتذكر، مما يؤكد أن دمج العناصر البصرية في المحتوى الإخباري يسهم في رفع كفاءة الاتصال وزيادة استيعاب الجمهور للرسائل الإعلامية المتعلقة بمبادرات التحول الرقمي.

[12] العنبي، رضوان وصمري سمير، 2017، التأصيل الفقهي والقانوني لحق الحصول على المعلومات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد (20)، ص 89-99.

دراسة صالح، (2022)، بعنوان: "متطلبات رقمنة الجامعات العراقية في ضوء مبادرات التحول الرقمي"

هدفت الدراسة إلى استكشاف الآليات المقترحة لتحقيق التحول الرقمي في الجامعات العراقية، في ظل ما أحدثه التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية من نقلة نوعية في مختلف المجالات، وخاصة في التعليم العالي، فقد أصبحت رقمنة الجامعات خطوة أساسية لمواكبة التحولات التقنية العالمية، وتحقيق خدمات تعليمية أكثر كفاءة ومرونة وجودة، بما يسهم في تحسين مخرجات العملية التعليمية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات ذات الصلة بمفهوم الجامعات الرقمية، وخصائصها ومتطلباتها، وتحديد أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي في الجامعات العراقية. كما سعت الدراسة للإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول مفهوم رقمنة الجامعات، وأنظمة الحرم الجامعي الذكي، والخبرات العالمية في تطبيق الرقمنة، والعوائق التي تحد من تطبيقها محليًا.

وتوصلت النتائج إلى أن متطلبات التحول الرقمي للجامعات العراقية تشمل وجود رؤية رقمية واضحة، وبنية تحتية تقنية متكاملة، ومتطلبات تنظيمية وبشرية مؤهلة، وبيئة تعليمية تكنولوجية متطورة، وإدارة رقمية ذكية. كما قدمت الدراسة رؤية مقترحة للتحول الرقمي في ضوء المبادرات الوطنية، تضمنت منطلقات وأبعادًا ومكونات وآليات تنفيذ عملية، وأوصت بضرورة تسريع جهود الرقمنة لضمان جودة التعليم وتطوير قدرات الجامعات على التكيف مع البيئة الرقمية الحديثة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Budi et al, 2024)، بعنوان: " Digital Governance Transformation: How EGovernment Initiatives are Shaping Public Service Efficiency" "التحول نحو الحوكمة الرقمية: كيف تسهم مبادرات الحكومة الإلكترونية في تحسين كفاءة الخدمات العامة"

هدفت الدراسة إلى استكشاف الكيفية التي يسهم بها التحول في الحوكمة الرقمية، المدفوع بمبادرات الحكومة الإلكترونية، في تعزيز كفاءة الخدمات العامة.

استخدمت الدراسة المنهج النوعي بالاعتماد على تحليل الأدبيات والدراسات السابقة من خلال مراجعة نظرية ومكتبية تناولت النماذج والتجارب ذات الصلة.

وتوصلت النتائج إلى أن النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية يعتمد على عدة عوامل من أبرزها: البنية التحتية التقنية، والقدرة التنظيمية على التكيف، ومشاركة المواطنين، حيث تساهم هذه العناصر في تحقيق حوكمة رقمية فعّالة. كما أشارت الدراسة إلى أن الحكومة الإلكترونية لا تسهم فقط في تسهيل الوصول إلى الخدمات، بل تعزز أيضًا من الشفافية والمساءلة داخل المؤسسات العامة.

وبيّنت الدراسة وجود تحديات رئيسية مثل أمن البيانات، والفجوة الرقمية، وضرورة الالتزام الحكومي المستمر بتوفير الموارد.

واختتمت الدراسة بالتأكيد على أن نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية يرتبط بالتكامل الاستراتيجي بين التكنولوجيا والسياسات العامة، وبالاستثمار المستمر في رفع الوعي والمهارات الرقمية لدى المواطنين، مما يسهم في تحقيق قطاع عام أكثر كفاءة واستجابة لاحتياجات المجتمع.

دراسة (Kanakshi, 2024)، بعنوان: " 'Right to Information' in the Digital Age: A Comparative Analysis" "الحق في الحصول على المعلومات في العصر الرقمي: تحليل مقارن"

هدفت الدراسة إلى استكشاف تطور حق الحصول على المعلومة في عصر التحول الرقمي، بوصفه أحد الحقوق الإنسانية الأساسية التي تكفل للجمهور الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الجهات العامة. تناولت الدراسة مفهوم هذا الحق وأهميته في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، مع تحليل تأثير الثورة الرقمية على آليات تطبيقه وعلى طبيعة التفاعل بين الحكومات والمواطنين.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن من خلال تحليل القوانين المنظمة لحق الحصول على المعلومات في عدد من الدول، بهدف تحديد العناصر المشتركة التي تستند إليها التشريعات المختلفة، كما تناولت قضية التوازن بين الحق في المعرفة وحق الخصوصية في البيئة الرقمية.

وتوصلت النتائج إلى أن عصر الرقمنة قد أسهم في تسهيل وصول الأفراد إلى المعلومات وفي الوقت ذاته فرض تحديات جديدة تتعلق بحماية الخصوصية وأمن البيانات. كما أكدت الدراسة أن تعزيز هذا الحق في العصر الرقمي يتطلب جهودًا تشاركية بين الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني لتطوير أطر قانونية وتقنية متكاملة، تضمن أن يبقى حق الحصول على المعلومة حجر الزاوية في الحوكمة الديمقراطية الحديثة.

دراسة (Paolo et al, 2023)، بعنوان: " Digital Transformation in the Public Administrations: A Guided Tour for Computer Scientists" "التحول الرقمي في الإدارات العامة: جولة إرشادية لعلماء الكمبيوتر"

هدفت الدراسة إلى تحليل عملية التحول الرقمي في القطاع العام بوصفها أكثر من مجرد توظيف للتكنولوجيا، بل تحول ثقافي وتنظيمي وتقني شامل في طريقة عمل المؤسسات العامة وعلاقتها بالمواطنين. ركزت الدراسة على دور التقنيات الرقمية المبتكرة في تحسين أداء الإدارات الحكومية وتفاعلها مع المستفيدين، موضحة أن التحول الرقمي الناجح يتطلب بناء قدرات مؤسسية تمكّن من استثمار الفرص بكفاءة وابتكار.

استخدمت الدراسة منهج التحليل الوصفي القائم على مراجعة الأدبيات العلمية المتخصصة في المكتبات الرقمية، من أجل رصد الركائز الأساسية للتحول الرقمي الناجح. وتوصلت إلى تحديد أربعة محاور رئيسية تمثل أساس أي تحول رقمي فعّال، وهي: البيانات المفتوحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال(ICT) ، والمهارات الرقمية للمواطنين والإداريين، والعمليات المرنة لتطوير الخدمات والمنتجات الرقمية.

وأظهرت النتائج أن البيانات تشكّل الركيزة الأولى والأكثر أهمية، وأن تكامل الركائز الأربع يعزز كفاءة العمل الحكومي ويقلل من التحيزات الناتجة عن النظرة الضيقة للتحول الرقمي بوصفه مجرد تطوير تقني. كما قدمت الدراسة خريطة مفاهيمية توضح العلاقات بين هذه الركائز، مدعومة بأمثلة تطبيقية واتجاهات حديثة في ممارسات التحول الرقمي، مؤكدة أن نجاح التحول الرقمي في القطاع العام يعتمد على التنسيق بين التكنولوجيا، والثقافة التنظيمية، وتنمية المهارات البشرية.

دراسة (OECD Digital Economy Papers, 2022)، بعنوان: " Rights in the Digital Age Challenges and Ways Forward" "الحقوق في العصر الرقمي: الفرص والتحديات"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التحول الرقمي على حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، والحقوق القانونية والدستورية، والمصالح المحمية محليًا، وذلك في ظل التداخل المتزايد بين حياتنا الرقمية وغير الرقمية.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن من خلال ثلاث دراسات حالة تناولت حرية التعبير، والخصوصية، والوصول إلى الإنترنت، كما استعرضت أبرز المبادرات الدولية والوطنية الهادفة إلى حماية "الحقوق في العصر الرقمي."

وتوصلت الدراسة إلى أن تحقيق تحول رقمي يتمحور حول الإنسان ويتبنى نهجًا قائمًا على الحقوق يتطلب من صناع السياسات تصميم أطر تشريعية وتنظيمية توازن بين التطور التقني وحماية الحقوق الفردية.

التعليق على الدراسات السابقة

التعليق على الأهداف:

اتفقت معظم الدراسات السابقة على الهدف الرئيسي المتمثل في الكشف عن أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات وحق الحصول على المعلومة، وعلى الرغم من هذا الاتفاق، إلا أنها اختلفت من حيث زاوية البحث، حيث ركزت دراسات مثل الدوبي (2022) على قياس أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات في القطاع الحكومي، كما اتجهت دراسة الرابغي (2021) إلى تقييم دور الحكومة الرقمية في تعزيز الشفافية وحق الحصول على المعلومة، أما دراسة صالح (2022) فقد قدمت منظور تنظيمي واستراتيجي يعمل على تطبيق التحول الرقمي في التعليم العالي، كما أنه ركز على متطلبات البنية التحتية والكوادر

البشرية والبيئة التعليمية، وهذا بدوره يجعل أهداف الدراسات السابقة أكثر شمولية مقارنة بالدراسات التطبيقية على المؤسسات الحكومية فقط.

التعليق على المنهجية:

اعتمدت معظم الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي لعرض وتحليل السياسات والمبادرات الرقمية، مثل دراسات الدوبي (2022)، والرابغي (2021)، و(Paolo et al, 2023)، بينما استخدمت دراسة السمان (2022) المنهج شبه التجريبي مع مجموعتين ضابطة وتجريبية لتقييم أثر الأدوات الرقمية على الفهم والتذكر، أما دراسة صالح (2023) فركزت على تحليل الأدبيات والمبادرات الرقمية العالمية والمحلية دون الاعتماد على عينات ميدانية، وهو ما يبرز تباينًا في النهج بين الدراسات التطبيقية والمراجعات النظرية.

التعليق على العينة:

تنوعت العينة بين الدراسات، حيث استخدمت الدراسات التطبيقية عينات بشرية محددة مثل موظفي وزارة الداخلية السعودية (الدوبي، 2022) وعددهم 164 موظفًا، وطلاب الإعلام بجامعة سوهاج في دراسة السمان (2022) وعددهم 60 طالبًا، بينما لم تعتمد بعض الدراسات مثل الرابغي (2021) وصالح (2022) على عينات ميدانية، بل ركزت على مراجعة السياسات والمبادرات الرقمية. هذا التباين يعكس اختلاف نطاق الدراسات بين التحليل النظري والتطبيق العملي.

التعليق على النتائج:

توصلت الدراسات إلى نتائج متقاربة في أهمية التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات وتسهيل الوصول إلى المعلومات، مع اختلاف تفاصيل النتائج حسب السياق، فقد أظهرت دراسة الدوبي (2022) أن التحول الرقمي يؤثر إيجابيًا على أبعاد جودة الخدمة (الموثوقية، الاستجابة، الضمان)، بينما أكدت دراسة الرابغي (2021) على دوره في تعزيز الشفافية وحق الوصول إلى المعلومات، أما دراسة السمان (2022) فقد أظهرت أهمية استخدام الأدوات الرقمية المرئية في تحسين فهم الجمهور وتذكر المعلومات، بينما قدمت دراسة صالح (2023) إطارًا شاملًا لمتطلبات التحول الرقمي وآليات تنفيذه في التعليم العالي، ما يعكس استفادة البحث الحالي من دمج الأبعاد التنظيمية والتقنية والعملية للتحول الرقمي.

الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية

نوع الدراسة ومنهجها:

الدراسة من الدراسات الوصفية، حيث أنها تهدف إلى تحليل إسهامات مبادرات التحول الرقمي في تعزيز ممارسة حق الحصول على المعلومة، من خلال الوصف الدقيق للظاهرة وتحليل أبعادها القانونية والمؤسسية والتقنية.

كما تستند الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي الذي يجمع بين تحليل الإطار النظري والتشريعي السعودي لتحديد نقاط القوة والقصور.

ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه أحد أساليب التحليل المعتمد على المعلومات الدقيقة عن ظاهرة ما، أو موضوع محدد خلال فترة زمنية محددة، وذلك للحصول على نتائج عملية ودقيقة تم تفسيرها بموضوعية، وتنسجم مع معطيات الظاهرة الفعلية[13].

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دور مبادرات التحول الرقمي الحكومية في تعزيز حق الحصول على المعلومة للمستفيدين في السعودية.
- الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

[13] يونس مليح، عبد الصمد العسولي، 2020، المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 29، ص 37.

- الحدود البشرية : المستفيدون من الخدمات الرقمية الحكومية في السعودية.
- الحدود الزمنية: المدى الزمني لإجراء الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه مجموعة تم تحديدها مسبقا، وقد تكون منتهية أو غير منتهية، تركز عليها ملاحظات الدراسة، وفي هذه الحالة يمكن وضع مقياس محدد يجمع بين الأفراد ويميزهم عن غيرهم من الأفراد أو الأشياء[14]، ويتكون مجتمع هذه الدراسة من لمستفيدين من الخدمات الرقمية الحكومية في السعودية.

بينما تعرف عينة الدراسة مجموعة من الظواهر التي يتكون منها مجتمع الدراسة الأصلي، حيث يتم اختيار أحد الأجزاء من هذا المجتمع بدلا من أن يتم إجراء البحث على أفراد المجتمع ككل، ويكون ذلك بطريقة العينة أو المعاينة[15].

وعينة هذه الدراسة تتكون من عينة عشوائية بسيطة من المستفيدين من الخدمات الرقمية الحكومية في السعودية.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة، والذي تعمل على قياس آراء المستفيدين من مبادرات التحول الرقمي في تعزيز حقهم في الحصول على المعلومة.

إجراءات الصدق والثبات:

إجراءات الصدق:

يمكن التأكد من صدق المحتوى والمعيار والصدق الداخلي والخارجي من خلال عرض الاستبانة على مشرف الدراسة ومن ثم عرضها على عدد من الأساتذة المتخصصين لتحكيمها وابداء المرئيات ومن ثم اعتمادها.

إجراءات الثبات:

تتم إجراءات الثبات في هذه الدراسة بإرسال الاستبانة لنحو 10 أشخاص من عينة المبحوثين ومن ثم إعادة إرسالها لهم بعد أسبوع للتأكد من ثبات المقاييس والتقييم.

الخاتمة

خلُصت هذه الدراسة إلى أن مبادرات التحول الرقمي الحكومية في السعودية تُعد أداة استراتيجية لتعزيز حق المستفيدين في الحصول على المعلومة، حيث ساهمت في ميكنة مسارات التدفق المعلوماتي ورفع مستويات الكفاءة والشفافية. وأثبتت النتائج أن الأثر الواسع والمتوقع للتحول الرقمي يتجاوز البُعد التقني إلى أبعاد الحوكمة والمساءلة، شرط أن تُتاح البيانات وفق أربع محددات رئيسية :التيسير، والوضوح الدلالي، وقابلية التحقق، والاستدامة التشريعية.

وفي المقابل رصدت الدراسة حزمة من التحديات الهيكلية، أبرزها الفجوة بين الأطر التنظيمية والممارسة التطبيقية، وتباين جودة البيانات المتاحة، ومحدودية وصول الفئات الأكثر احتياجاً، بجانب الهواجس المتعلقة بالأمن السيبراني وخصوصية البيانات. وتأسيساً على مستهدفات رؤية المملكة 2030 يُصبح نجاح هذه المنظومة رهناً بتبني مفهوم البيانات كخدمة فورية للمستفيدين بما يضمن شمولية الإتاحة وتعزيز الموثوقية المؤسسية.

التوصيات:

1. موائمة التشريعات بالممارسة بما ينطوي على تطوير آليات رقابية دورية لتقييم التزام الجهات الحكومية بمتطلبات الإفصاح ومعايير حرية تدفق المعلومات.

[14] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 298.
[15] محمد عبيدات، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 83.

2. توحيد معايير جودة البيانات بما يشمل صياغة دليل وطني موحد يضمن دقة البيانات واكتمالها وتحديثها وتجانس لغتها التصنيفية لمنع التضارب الرقمي.
3. تنويع قنوات الوصول من خلال صميم واجهات مستخدم متعددة وشاملة تدعم اللغات المبسطة وتراعي معايير النفاذ الرقمي لذوي الإعاقة.
4. تعزيز الشمول الرقمي من خلال إطلاق برامج توعوية وتدريبية موجهة للمستفيدين لتقليص الفجوة المعرفية في كيفية استخراج المعلومات واستخدامها.
5. تفعيل مؤشرات المساءلة والشفافية عن طريق ربط المنصات الرقمية بمؤشرات أداء كمية تقيس زمن الاستجابة ونسب الرضا وجودة الإفصاح ونشرها في تقارير دورية.
6. تحصين الحوكمة والأمن الرقمي بتشديد ضوابط الأمن السيبراني لحماية الخصوصية ومكافحة التضليل المعلوماتي عبر قنوات التحقق الرقمي المعتمدة.
7. ضمان المشاركة المجتمعية بإيجاد أدوات تفاعلية لرصد مرئيات المستفيدين حول جودة البيانات ودمج التغذية الراجعة في خطط التطوير المستمر.

المراجع

- لسلايمي، جميلة، وبوشي، يوسف، 2019، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2.
- السبكي، أحمد محمد، درويش، أحمد محمود، 2024، التحول الرقمي: الفرص والتحديات، ورقة استكشافية.
- الشهري، ريم بنت فهران، والشعلان، ابتهال بنت عبد العزيز، 2024، أثر التحول الرقمي على تسهيل الخدمات للمستفيدين في المؤسسات الحكومية السعودية، المجلة الدولية للتنمية، المجلد 14، العدد 1.
- السمان، هاني إبراهيم، 2022، أثر الإنفو جرافيك المتعلق بمبادرات التحول الرقمي بالمواقع الإخبارية في فهم وتذكر القراء للمضمون (دراسة شبه تجريبية)، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، كلية الإعلام، العدد 61، الجزء 4.
- صالح، مريوان محمد، 2022، متطلبات رقمنة الجامعات العراقية في ضوء مبادرات التحول الرقمي، مجلة أبحاث العلوم الإنسانية، دورة جديدة، العدد 34.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 2021، الدليل الإجرائي لوحدات نظم المعلومات والتحول الرقمي.
- الراعي، أشرف فتحي، 2010، حق الحصول على المعلومات دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- عبد الحميد، أشرف رمضان، 2004، حرية الصحافة: دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- الطاهر، زعباط، 2014، حق الحصول على المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- العنبي، رضوان وصمري سمير، 2017، التأصيل الفقهي والقانوني لحق الحصول على المعلومات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد (20).
- العليوي "الدعجة"، عمر محمد سلامة، 2011، حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم 47 لسنة 2007: دراسة مقارنة رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Lanzolla, G., etal. (2019). "Digital Transformation: What Is New If Anything?". Academy of Management Discoveries (AMD). Special Issue – Call for Papers. Academy of Management Discoveries, 4 (3).
- Arab Commission for Digital Economy. (2020). The Arab vision for the digital economy: Towards a sustainable, inclusive and secure digital future. Arab Economic Unity Council, League of Arab States, 2ND PRINT - V 3.0 – JANUARY
- Berger, R. (2018). The Digital Transformation Pyramid: A Business-driven Approach for Corporate Initiatives. available at:

  "https://www.thedigitaltransformationpeople.com/channels/the-case-fordigital-transformation/digital-transformation-pyramid-business-driven-approach-corporateinitiatives/" last visited 20/3/2022.
- Al-Khouri, Ali. (2021). Digital Economy and Policy Needs for Digital Transformation: An Overview of Arab Digital Economy Blueprint. Journal of Dubai Policies. available at: " https://dubaipolicyreview.ae/building-the-arab-digital-economy-a-strategy-blueprint/"last visited 27/3/2022
- OECD Digital Economy Papers, (2022), Rights in the Digital Age Challenges and Ways Forward, December 2022 No. 347.
- Budi Prasetyo, Damianus Naijes, Nizma Yuraida, Subagio, Totok Suryanto, (2024), Digital Governance Transformation: How EGovernment Initiatives Are Shaping Public Service Efficiency, Journal of social Science, https://ejournal.mellbaou.com/index.
- Paolo Ciancarini, Raffaela Giancarlo & Gennaro Grimauo, (2023), Digital Transformation in the Public Administrations: A Guided Tour for Computer Scientists, rXiv:2305.05551v2 [cs.SE] 10 May 2023.
- Kanakshi Nema, (2024), 'Right to Information' in the Digital Age: A Comparative Analysis, International Journal of Law Management & Humanities [Vol. 7 Iss 6; 1717].